ندوة بيت الحكمة
– قراءة في خارطة التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة-
التحدي والاستجابة-

أ.د سرمد أمين
كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية

بعد عام مرير مر على اجراء الانتخابات التشريعية العامة في العراق توصل الفرقاء السياسيين الى تشكيل حكومة جديدة غلب عليها طابع التراضي السياسي بين المتنافسين الكبار في اللعبة السياسية القائمة مع فراغات في اختيار وزراء الوزارت المهمة خصوصا تلك التي تسمى منها بالسيادية كالدفاع والداخلية على أمل ضعيف، لم يتحقق حتى الآن ،باستكمال التشكيلة الوزارية المنقوصة.

وبغض النظر عن توصيف عملية تشكيل هذه الحكومة وماقيل في نتائجها مما لا يدخل في اطار اهتمام هذه الدراسة ،فان الأهم حقا هو قراءة خارطة التحديات التي تواجه العراق والعراقيين معا واستشراف طبيعة الأطر القانونية التي يفترض ترسيمها لتكون بمثابة الوعاء الذي يحتوي كل تحدي من هذه التحديات بما يحول بينه وبين نسف جهود التوصل الى بناء دولة الديمقراطية في مجتمع متنوع كالمجتمع العراقي.

ومن المفيد في مثل هذه الحال ان يصار الى وضع تلك التحديات في اطار جدول محدد قد يختلف الدارسون حول أولوية بعضها على البعض الآخر لكنهم لن يختلفوا على اهميتها ودورها في ملف الأزمة القائمة في العراق ربما منذ العام ٢٠٠٣ وان أخذ البعض منها منحى تصاعدي بمرور الأيام. ويتضمن الجدول المشار اليه التحديات الآتية"

التحدي الأول" توسيع نطاق المشاركة السياسية وبشكل حقيقي ليقتنع الجميع بأنهم ممثلون بشكل كافي في عملية صنع القرار واتخاذه وتنفيذه. فمن المعروف أن القاعدة الأساسية في عمل أي نظام سواء كان نظاما دوليا أو داخليا تتمثل في ما يسمى بأدبيات السياسة الدولية بقاعدة – الرضا النسبي – عن النظام من جانب العناصر التي يتشكل منها ،وبخلاف ذلك وبوجود متضررين من طريقة التوزيع المعتمدة لقيم النظام ومنافعه فان المشهد المتوقع وبدرجة عالية من التأكد هو لجوء المتضررين الى اضعاف ذلك النظام بكل الوسائل المتاحة لديهم ليعود تمثيليا بطريقة مرضية للجميع[١]

ان النظام المستقر هو الذي يجد فيه الجميع أنهم قد حصلوا على بعض وليس كل مايطمحون اليه فتكون المكاسب والخسائر هنا في حساب التوازن الناشئ عن العملية والذي ستكون مهمته حفظ استقرار النظام.

---

(١) حول فكرة الرضا النسبي أو (الناقص) ينظر روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ص ٧٣ ومابعدها.

علما أن ماجرى خلال الانتخابات الأخيرة هو عكس المطلوب تماما حينما تقلصت المشاركة السياسية على المستوى الكلي الى أدنى مستوى منذ أول انتخابات جرت في العام ٢٠٠٥ والتي أثارت المخاوف من احتمالية تكرار هذا العزوف الشعبي عن المشاركة السياسية وربما بصورة أشد الى الحد الذي يطعن بمشروعية التمثيل السياسي من ناحية ويضرب مطلب توسيع المشاركة السياسية في مقتل من ناحية ثانية [٢]

وقد يكون مفيدا هنا التذكير بان الديمقراطية التي يراد تطبيقها في العراق لا تدخل في خانة ما يعرف بديمقراطية الأغلبية السياسية التي جرت عليها العادة في الليبراليات الغربية وإنما على أساس التوافق بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي أو ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية التوافقية، وهي آلية تسترشد بالضرورة بأربعة عناصر أساسية "[٣]

العنصر الأول . هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك أشكالا متنوعة منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني أو مجلس موسع أو لجنة ذات وظائف استشارية هامة أو ائتلاف واسع من كبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي. (وهذه الحال صارت محل تندر العراقيين نتيجة لعدم احتكاكهم بمبدأ الديمقراطية التوافقية مسبقا بقولهم أنهم مصدومون من كثرة أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة في البلاد).

العنصر الثاني. يتمثل في الفيتو المتبادل أو حكم الاغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية اضافية لمصالح الأقليات.

العنصر الثالث وهو النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الاموال العامة.

العنصر الرابع. وأخيرا درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في ادارة شئونه الداخلية الخاصة.

(١)

(٢)

([٢])كانت مفوضية الانتخابات العراقية قد أعلنت أن نسب المشاركة في الانتخابات العامة التي جرت في ١٢/ آيار ٢٠١٨ لم تتعدى ٤٥ % من اجمالي الناخبين وهي نسب لم تؤيدها الجهات الرقابية الدولية التي قدمت أرقام أدنى من ذلك بكثير.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-٤٤٠٩٣٧٥٠

([٣])في معنى الديمقراطية التوافقية وشروطها وآليات عملها أنظر. شاكر الأنباري,الديمقراطية التوافقية – مفهومها ونماذجها- في كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت،ط١،معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد- أربيل – بيروت، ٢٠٠٧،ص٥.

ان غاية هذه العناصر هو تحقيق توافق ورضا الجميع عن الطريقة التي تدار بها الأمور في البلاد ،وبخلاف ذلك وتحت طائلة البحث المستميت عن المنافع أو المكاسب الفردية أو الحزبية او الطائفية أو العرقية لايمكن توقع سوى المزيد من التشرذم في الخارطة السياسية العراقية وفي نسيج المجتمع العراقي.

التحدي الثاني " وهو مرتبط بما سبقه ، ذلك أن النجاح في تحقيق توزيع منصف ومقبول لقيم السلطة ومنافعها بين العراقيين سيفضي الى تعزيز فرص استعادة التلاحم والاندماج بين مكوناته المتنوعة وهو الشرط الأساس لضمان السلم الاهلي وديمومته . ان أهمية هذا التلاحم والاندماج تتجسد في كونه البوابة التي يمر من خلالها سيل الاستجابة للتحديات الاخرى في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية على حد سواء. اذ لا يمكن الحديث عن استقرار حقيقي على المستوى الامني أو المباشرة بحملة اعمار مخطط لها أو استعادة العافية الاقتصادية للبلاد وتحسين صورتها ودورها الاقليمي والدولي دون توافر بيئة أمنية مستقرة تشكل بخصائصها المتداخلة قاعدة العمل الصحيح في المستقبل.
ثم ان عملية بناء أو اعادة البناء الدولة (أي دولة) تحتاج الى اجماع شعبي حولها وهذا الاجماع يشكل الرصيد المضمون الذي ترتكز اليه عملية البناء في أدوارها المختلفة ،وفي الحال التي يكون الشعب فيها موزعا الى مكوناته الفرعية أيا كان توصيفها يكون من الصعب توفير هذا الاجماع نظرا لغياب المشتركات التي يلتف حولها الناس على اختلاف نحلهم وهو الأمر الذي يفرض استعادة اللحمة في النسيج الوطني العراقي قبل البدء بأي خطوات مهمة في الجوانب الأخرى.
ويفترض في مؤسسات الدولة الديمقراطية التوافقية أن تؤدي غرض الانصاف في توزيع منافع السلطة وان تشكل الوعاء الذي يتحقق فيه التداخل والتلاحم الوطني .
لكن المشكلة الكبرى والتي لاتزال تتفاعل في خطورتها ونتائجها الكارثية على السياسة وعلى المجتمع العراقي تتمثل في فشلنا كعراقيين في فهم خصوصيات ومتطلبات وآليات عمل الديمقراطية التوافقية وعملنا على تحويلها الى (محاصصة) تجعل لكل فرقة أو فريق عراقي نصيبا مفروضا من السلطة وجعلنا من مؤسسات الدولة مرآة عاكسة لهذه المحاصصة على طريقة الغالب والمغلوب فصارت تتبع خطانا حزبيا أو طائفيا أو عرقيا .. الخ
وهنا حصل الافتراق بين القواعد الدستورية والأطر القانونية كما اريد لها وبين الممارسة الفعلية على الأرض.
التحدي الثالث " تبني مداخل جديدة وعملية قابلة للتطبيق في ميدان المصالحة الوطنية بدلا من الاكتفاء بالآليات الشكلية القائمة ووضع الاشتراطات المسبقة للحوار مع من نريد والتوجه بدلا من ذلك لمحاورة من تقتضي المصلحة الوطنية الحوار معهم وتقليص فرص معارضتهم للوضع القائم في العراق بالسبل المختلفة فان لم يكن ذلك ممكنا ومتاحا فسوف يكون المجال مفتوحا امام الناس ليدركوا نوايا الأطراف التي لاتريد التعايش والحوار وقبول الآخرين فيصبحوا في مواجهة خيار العزلة عن

الخيار الوطني الذي يختاره الجميع.ويفضل أن تكون هذه المداخل اكثر قربا من التشريعات القانونية الدائمة وأشد ابتعادا عن الطابع السياسي الذي يجعلها اكثر تأثرا بالمزاج السياسي السائد في مرحلة معينة ورؤيته لمفهوم المصالحة الوطنية وآليات العمل به ومن خلاله .وبشكل آخر فان ماتتطلبه المصالحة الوطنية في العراق هو توافر جملة من العناصر منها[٤]

اولاً – الإرادة الجدية للانتقال بالمصالحة الوطنية من شعار الى منهج وسلوك تصاحبه حملة اعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة.

ثانياً – الرغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات بصورة متبادلة من اجل تجاوز عقدة التشدد او الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية.

ثالثاً – القيام بعملية تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما لمرحلة ما قبل سقوط النظام وخلق شعور بعدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية، ومع هذا فان المصالحة الوطنية تواجه عقبات حقيقية منها دستورية تتطلب مشاركة الجميع في تجاوزها عن طريق تعديل الدستور بما لايتعارض مع الديمقراطية على أن لاتكون الصيغة المعتمدة هي ديمقراطية التوافق، كما انها تواجه أيضا مسألة عدم الإجماع على أهميتها من قبل الأطراف العراقية مع إن الكل يرفع شعارها، كما انه لاتوجد رؤية موحدة لها في داخل كل مكون من المكونات العراقية مما يجعلها تحتاج الى رؤية شاملة لحل المشكلات التي أفرزتها العملية السياسية الحالية لاسيما في مجال إدارة المحافظات والأقاليم وفرز الأطر الجغرافية التي تحدد كل محافظة او إقليم سيما ان هناك مطالبات من كل الأطراف بشأن مايسمى بالمناطق المتنازع عليها من حيث العائدية الاثنية أو الجغرافية.

<u>التحدي الرابع</u> "ان طول المدة الزمنية التي عانى فيها العراقيون من شظف العيش وتدهور مستويات المعيشة وتردي الخدمات التي يحصلون عليها من مؤسسة الدولة منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي حتى يومنا الحالي تستوجب الاهتمام المكثف بتوفير فرص أفضل للمعيشة والحياة لكافة العراقيين ولو تطلب الأمر تخصيص موازنة مهمة لتحقيق هذا المطلب على حساب الموازنة الاستثمارية في الميادين الاخرى وفي المرحلة الأولى على أقل تقدير ، فالاستثمار في بناء الانسان أكثر أهمية من الاستثمار في البنى المادية من ناحية ،وتطوير قابلية الانسان على

([٤])لمزيد من الأفكار والتفاصيل حول المصالحة الوطنية في العراق ومشكلاتها الأساسية انظر. المصالحة الوطنية في العراق- دراسة مقارنة- كتاب- مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦. أيضا دكتور خيري عبد الرزاق ودكتور ستار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق ، بيت الحكمة مجلة دراسات سياسية ، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٨.

العمل والإبداع من خلال توفير متطلبات العيش الرغيد والحياة الكريمة تشكل مدخلا مناسبا لتطوير الاستثمار في الميادين الاخرى وجني ثمارها من ناحية ثانية.

التحدي الخامس " الاهتمام باستعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها ، وهذه العملية تحتاج الى ممهدات حقيقية اهمها"

- وجود خطة حقيقية لإعادة بناء مؤسسات الدولة تستقطب اهتمام المواطن وتجعله جزءا منها لكي يبدوا مشاركا في العملية برمتها وليس متفرجا فقط .
- اعتماد معايير متحضرة لانتخاب قيادات الدولة وإدارة مؤسساتها بما يجعل منها مصدرا لثقة المواطن واطمئنانه.
- وجود رغبة صادقة وإستراتيجية واضحة المعالم لمعالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة وتجاوز مرحلة الشعارات غير المجدية في هذا المجال. ان التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة له انعكاسات جدية على سائر مفاصل عمل الدولة خصوصا في المجال الأمني والسياسي ،ذلك أن استمرار هذه الظاهرة ونتائجها تقود الى تبديد اموال الدولة المخصصة للاعمار والتشغيل ورفع المستويات المعيشية وتوفير الخدمات الامر الذي يقود الى تفاقم حالة السخط وعدم الرضا عن الأداء الحكومي وزيادة التوترات الاجتماعية التي تعد ذخيرة التوترات على المستوى الامني من ناحية وتمنع الجهات المانحة من تقديم العون والمساعدة الاقتصادية لأجهزة فاسدة في دولة متهالكة من ناحية ثانية ،وتعطي الجماعات المسلحة ماتحتاجه في دعايتها المضادة للانقضاض على العملية السياسية برمتها من ناحية ثالثة. (٥)
- مراكمة الخبرة في طريقة عمل تلك المؤسسات لخلق قيم عمل متجذرة ومستمرة في عمر الزمن وغير مرتبطة بمن يمسك بالسلطة في هذه المرحلة او تلك من عمر الدولة.

التحدي السادس" بناء مؤسسات الدولة التي تعد حاضنة عملية اعادة الاعمار والبناء في مستوياتها المختلفة ،خصوصا وان عملية احتلال العراق تمخضت عن حل معظم مؤسسات الدولة وتدمير المتبقي منها لأسباب مختلفة.ومن غير المنطقي ان ينعكس الخلاف السياسي القائم بين الفرقاء السياسيين المشاركين في العملية السياسية الجارية في صورة التعويق المستمر لجهود بناء المؤسسات على

(٥)في توصيف ظاهرة الفساد وانعكاساتها ومعالجاتها أنظر - حيدر علي عبد الله، مشكلة الفساد في العراق آليات لجنة النزاهة في مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة/ جامعة النهرين، ٢٠١٣.أيضا . د، عبد العظيم عبد الواحد شكري وحسين عباس الشمري، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد ١٥ العدد ٣، ٢٠١٣.

أساس الخلاف حول طبيعة المؤسسات المطلوب بنائها وأطرها ودورها وعلاقتها ببعضها ومستوى تمثيلها على المستوى الوطني وتقنينها دستوريا [٦]

التحدي السابع"ايجاد حلول نهائية لملف الجماعات والمليشيات المسلحة لتحويل الاستقرار الأمني الذي يوصف كونه هشا حتى الآن الى استقرار يمكن الوثوق به والركون اليه. وهذا يتطلب تفعيل قرار حل المليشيات وجمع السلاح من يد حامليه وسن قوانين رادعة مع مصداقية كبيرة في التنفيذ لاتستثني طوائف أو أحزاب أو مكونات دون غيرها في اطار عملية شاملة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. والأمر يتطلب أيضا توفير بدائل سياسية ومالية وإدارية تغري حاملي السلاح بالتخلي عن وسائل العنف للوصول الى مطالبها ،وقد يكون لتحقيق المشاركة السياسية وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية أثرها الكبير في تعزيز جهود حمل الجماعات المسلحة على التخلي على العنف واللجوء الى الوسائل السلمية في علاقتها ببعضها وبالمجتمع ككل[٧]

التحدي الثامن" التصدي لجماعات العنف والجريمة المنظمة التي استشرى فعلها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مستثمرة ظروفه الخاصة بعد ذلك التاريخ من ناحية وتوافر عناصر الجريمة المادية كاملة من الأفراد الذين تم اطلاق سراحهم بالآلاف من السجون على اختلاف جرائمهم قبل الاحتلال مباشرة ومن الادوات والمعدات المستخدمة في عالم الجريمة المحترفة التي توافرت في البلاد على نحو غير مسبوق ومن أموال متدفقة لتمويل نشاط هذه الجماعات من داخل وخارج العراق .ويمارس العديد من هذه الجماعات دورا مهما في الكثير من الظواهر الشاذة والطارئة في حياة المجتمع العراقي كالخطف والقتل والسرقة المسلحة والاغتيالات التي تجري لأسباب مختلفة قد يكون بعضها تنفيذا لأجندات خارجية تملك سطوة المال الذي يحرك هذه الجماعات بشكل رئيس[٨]

([٦])في أهمية بناء الدولة العراقية انظر – د. محمد محي الهيمص، بناء الدولة العراقية- وجهة نظر محايدة، مجلة ديالى، العدد ٤٣،٢٠١٠، ص ٥٣٧ ومابعدها.يؤكد الدكتور عبد الحسين شعبان بأن حل الدولة العراقية كان خطأ جسيما وخطيئة استراتيجية دفعت بالناس الى الاحتماء بالهويات الطائفية أو الأثنية أو العشائرية أو المناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعه.. انظر د.عبد الحسين شعبان،الحرب الأهلية،هل يصبح الأمر الواقع واقعا،في كتاب احتمالات الحرب الأهلية في العراق-تساؤلات ورؤى متبادلة،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٧،ص٤٢.

([٧])المليشيات المسلحة، كتاب، مجموعة باحثين ،مجلس الوزراء ، دائرة نزع السلاح، ٢٠١٠. وفي دراسة أعدها مركز بروكينجز الأمريكي في الخليج العربي جرى تصنيف المجاميع المسلحة الى ثلاثة مستويات منها تلك التي توالي الدولة(أو مجموعة الجهاد الكفائي) ومجموعة لها ارتباط خارجي ومجاميع المتمردين.وأكدت الدراسة أن " حل الفصائل العسكرية أمر صعب ومعقد بسبب أعدادها ومواردها المستقلة وقواعدها الداعمة النابعة من تدخلاتها في شؤون الدولة وكذلك من امتلاكها اذرعاً ثقافية واجتماعية على شاكلة حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني الذي يعمل بموازات الجيش والقوات المشتركة في العراق" .انظر التقرير الصادر عن معهد بروكينجز الدوحة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٧.

([٨])بخصوص تنامي ظاهرة العنف المسلح وجماعات الجريمة المنظمة في العراق ونتائجها على مختلف الأصعدة أنظر" انظر التقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمدة من ١/نيسان ولغاية ٣٠/حزيران/٢٠٠٧

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), ١/April- ٣٠/jon ٢٠٠٧.

أيضا تقرير كرايسز كروب رقم ٦٧ حول الشرق الأوسط الصادر في ٢٥ حزيران يونيو ٢٠٠٧ ،ص٢-ص٢٤.

التحـدي التاسع"التصـدي للمشـكلات الاجتماعيـة الكثيـرة التـي نتجـت عـن تجربـة السنوات الماضية كالمهاجرين الى خارج العراق والمهجرين داخله وجيوش اليتامى والأرامل الذين بلغت اعدادهم وفقا لأحدث التقارير الى بضعة ملايين وظاهرة البطالة والفقر المدقع والتشرد على مستوى العائلة وغيرها والتي اذا ماعدت في الوقت الحالي بمثابة صور مختلفة للمشاكل الاجتماعية إلا انها توصف أيضا بكونها ذات تكاليف أمنية وسياسية على المدى البعيد خصوصا في حالة الفشل في استيعاب هذه المشكلات ووضع الخطط الكفيلة بتوفير الحلول المناسبة لها[٩]

([٩])تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق بشكل متواصل وليس أدل على ذلك من أن منظمة الشفافية الدولية قد صنفت العراق فى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على أنه ثالث أكبر دولة فاسدة فى العالم بعد كل من الصومال وميانمار . واستمرت مؤشرات الانهيار في المجالات الأخرى في ادارة البلاد لتصل الى مستويات قياسية في التراجع على كافة المستويات مع الربع الأول من العام .٢٠١٤ فوفقا لدراسة مشتركة ومكثفة نشرت في أبريل من العام ٢٠١٤ لتقيم الوضع العراقي لكل من انتوني كوردسمان كبير الباحثين في مؤسسة CSIS و (سام غزاي) أحتل العراق مراتب متدنية جدا في التصنيفات الدولية المختلفة وعلى النحو الآتي "

- **صنف البنك الدولي العراق على أنها دولة ذات جودة منخفضة للغاية من الحكم: فهي في المرتبة ١٧٨ في العالم من المساءلة، ٢٠١ في الاستقرار السياسي والعنف. ١٨٢ في فعالية الحكومة، ٢٠٥ في نوعية سيادة القانون، ١٨٩ في نوعية التنظيم الحكومي، و١٩٣ في مكافحة الفساد.**
- **يأتي لعراق في المرتبة ١٧١ في مؤشر مدركات الفساد الشفافية الدولية.**
- **يحتل العراق المرتبة ١٥١ من حيث سهولة ممارسة أنشطة البنك الدولي الترتيب الأعمال. وتشمل العوامل التي تساهم مشاكل كبيرة في بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.**
- **ويقبع العراق في المرتبة ١٣١ في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. في المقارنة، دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٤١، والسعودية في المرتبة ٥٧.**
- **وعلى الرغم من العوائد المرتفعة للنفط، نصيب الفرد من الدخل (١٠٠٠ $) في المرتبة فقط ١٤١ في العالم، حتى الآن أقل من أي دولة خليجية.**
- **وعلى الرغم من أن معدل المواليد في العراق قد انخفض، فإنه لا يزال تحت الضغط الديموغرافي الحاد. وتشير تقديرات مكتب الإحصاء الأميركي أن عدد سكان تصاعد من ٥.٢ مليون في عام ١٩٥٠، ١٣.٢ مليون في عام ١٩٨٠، ٢٢٧٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٠، و ٣١.٩ مليون في عام ٢٠١٣. ويقدر أنه سيكون عدد السكان ٤٠.٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥ ٥٦٣٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٥٠ .**

Iraq in Crisis, By Anthony H. Cordesman, Sam Khazai, csis publication, **APR** ٢١, ٢٠١٤

التحدي العاشر" ايجاد الصيغ الكفيلة بتحديد هوية الاقتصاد العراقي المطلوبة وتهيئة القوانين الحاكمة والبنى التحتية القادرة على ترجمة عملية التحول الى اقتصاد السوق لتجنب الوقوع في مطب التحول ذاته دون وجود سوق حقيقية او دون وجود الفكر الموجه أو الرأسمال الوطني القادر على المشاركة ولو بنسب معينة في هذه البنية للحيلولة دون تقييد الاقتصاد بالمكون الخارجي واشتراطاته على وجه الحصر [١٠]
وهنا لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الآثار الجانبية لعملية التحول نحو اقتصاد السوق سواء على مستوى التشغيل والبطالة أو الضرائب والمداخيل والقدرة الشرائية للمواطن العراقي والتنافسية الوطنية مع الخارج والقوانين المصرفية وقوانين الاستثمار وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والعمل على ايجاد الحلول الملائمة والدائمة لها لكي لاتتحول الى مطبات جديدة تعمل على تشتيت بنية الاقتصاد العراقي وتفكيكه دون وجود بديل مناسب نتيجة غياب الرؤية والمعرفة الكافية والخبرة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الملفات المعقدة.

التحدي الحادي عشر" مواجهة الاستحقاقات الدستورية المؤجلة التي يقف في المقدمة منها تطبيق المواد المتعلقة بالفيدرالية . وهذا التحدي يعد أخطر ما يواجه العراقيين في مستقبلهم خصوصا مع معضلة عدم الاتفاق على المسألة من أساسها وتنوع المشاريع المطروحة للتطبيق من جانب المؤيدين لها والتي تصل الى حد أشبه بالاستقلال الذاتي للكيانات المقترحة أو الكونفدرالية التي تضم كيانات يجمعها اتفاق معين.وقد يكون ذلك من اهم أسباب التأجيل الحاصل في تطبيق هذه المواد خشية التسبب في شرذمة الكيان السياسي والجغرافي للعراق بشكل نهائي وانتظارا لمراحل قادمة تتضح فيها معالم النضج السياسي لدى نخب سياسية أقل تشنجا وأقل رغبة في التقوقع حول المصالح الجهوية أيا كان تصنيفها عند تعاملها مع استحقاق الفيدرالية في الدستور الذي يحتاج اصلا الى مراجعة للكثير من مواده باعتراف من قام بكتابته من السياسيين المساهمين في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ [١١]

هذا الى جانب العديد من المواد الدستورية ذات الأهمية القصوى والتي لاتزال هي الأخرى معطلة ومهملة من جانب البرلمان العراقي في دوراته المتعاقبة رغم النتائج السلبية التي ترتبت على هذا التعطيل على مختلف الأصعدة. ومن بين هذه المواد المعطلة نذكر على سبيل المثال"[١٢]

([١٠])لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الاقتصاد العراقي المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد السوق والمتمثلة في رباعية الخصخصة والمديونية والبطالة واعادة الاعمار انظر بحثنا الموسوم رؤية استراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله، مجلة دراسات عراقية، العدد الأول ، ٢٠٠٥.

([١١])لمزيد من التفاصيل حول قضية الفيدرالية في العراق والمشاكل المرتبطة بها أنظر بحثنا الموسوم – الفيدرالية والديمقراطية التوافقية في العراق – البنية والبناء – مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الصفري، ٢٠١٦.

([١٢])مشرق عباس، قوانين عراقية معطلة، مقال منشور في جريدة الصباح بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٨.

- في المادة ١٢، يفرض الدستور سن قانون لـ «علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي» وبدت تلك القضية شكلية وغير أساسية لدى القوى السياسية، حتى بعد سنوات من خلافات المواطنين العراقيين حول علمهم.

- المادة ٢٢ حتمت على الدولة تكفل «حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية» لكن البرلمان عجز عن إقرار هذا القانون لأنه لم يتمكن من ضمان إعتاق النقابات من سطوة الدولة ومؤسساتها، كما الحال في أزمة نقابة الصحافيين.

- الغرفة التشريعية الثانية التي فرضها الدستور في المادة ٥٦ كانت «مجلس الاتحاد» ويضم «ممثلين عن الأقاليم والمحافظات» والمجلس من المفترض أن يحل أزمة التمثيل المكوناتي والمناطقي ويضمن عدم تصادم حقوق المحافظات والأقاليم مع حقوق السلطة الاتحادية، وهو التصادم الذي كاد في مناسبات مختلفة يطيح وحدة البلاد. هذا الى جانب أن الوزارات العراقية والهيئات والمؤسسات المختلفة التابعة للدولة يجب أن يعمل كل منها بقانون، حسب المادة ٨٦ لكن وزارات كثيرة ومؤسسات لم تجد قانونها بعد ثلاث دورات برلمانية، بل إن البرلمان عجز عن تمرير قانون المحكمة الاتحادية الذي فرضته المادة ٩٢ من الدستور.

- وكانت المادة ١٠٥ صريحة في تأسيس «هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة» لكن هذه الهيئة لم تر النور، على رغم كل الأزمات التي تسبب فيها غيابها.

- والحال تنطبق على المادة ١٠٦ التي فرضت إقرار قانون تتشكل بموجبه «هيئةٌ عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

التحدي الثاني عشر" مراجعة ملف بناء مؤسسات الأمن الوطني لتكون أكثر تعبيرا عن التنوع الديموغرافي في العراق وأشد التزاما بضوابط العمل بما يضمن صيانة كرامة المواطن وحقوقه الأساسية وأقدر على اداء المهام الأساسية التي وجدت من أجلها وأجدر بهذه المهام من القوات الأجنبية التي تتكرر عملية الاستعانة بها في كل محنة أمنية يمر بها العراق مما يظهره بمظهر الدولة الفاشلة والعاجزة عن حماية نفسها وحدودها وشعبها من ناحية ويعطي المبرر لاستمرار فرض الحماية الأمنية عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية [١٣]

([١٣])د. خيري عبد الرزاق جاسم و، د . ستار الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨-٩.

ولـيس أدل علـى ذلـك مـن الخيبـة الأمنيـة والعسـكرية التـي منـي بهـا العـراق عـام ٢٠١٤على يد عناصر قليلة من تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف بداعش حينما استولى وفي ساعات قلائل على أكثر من ثلث مساحة العراق ممثلة في ثاني كبرى حواضره المدنية في الموصل فضلا عن محافظتي الأنبار وصلاح الدين ووصل تهديده الى تخوم العاصمة العراقية بغداد وتخوم العاصمة الادارية لإقليم كردستان العراق في أربيل. وفي ظل تلك الخيبة كانت الحاجة ماسة وضرورية لاستدعاء القوى الخارجية لمجابهة حالة الانهيار العسكري الكبير فخسرنا جهدا مضنيا للتخلص من العبء العسكري الخارجي وتعزيز السيادة العراقية فضلا عن خسارة ترسانة ضخمة من الأسلحة التي تركتها قطعات الجيش العراقي المنسحبة من هذه المناطق لتكون معينا مثاليا لفصائل التنظيم المسلح في حربه على العراق وفي سوريا أيضا الى جانب ماكشفته تلك الخيبة عن عمق الأزمة الأمنية والسياسية في العراق والفشل المتراكم في ايجاد الحلول الملائمة لها، أضف الى ذلك حجم الكوراث الانسانية والمادية والطبيعية التي لحقت بالمدن المنكوبة سواء بالتدمير الممنهج لها على يد التنظيم المسلح أو في عمليات تحريرها منه.

التحدي الثالث عشر" تجسير الهوة التي تفصل العراق عن دول جواره ومحيطه الاقليمي بشكل متوازن بما يقدم صورة واضحة عن تصور النخب السياسية العراقية لطبيعة العلاقات التي تربطه بجيرانه ويطمئنها اليه ليتمكن هو أيضا من الاطمئنان الى ايجابية الدور الذي تؤديه دول الجوار في العراق بما يساعده على استعادة امنه المفتقد من ناحية ويفتح أبواب التعاون مستقبلا في كافة الميادين.

ان جملة ما ذكر في أعلاه لايشكل سوى نقاط انطلاق أو ركائز يمكن البناء عليها للمستقبل وكلما كان التجاوب فاعلا وسريعا مع هذه التحديات كلما تضاءلت فرص تراكم أثارها السلبية على نحو يحول دون التمكن من علاجها حتى في المدى المنظور والعكس صحيح أيضا.